

معلومات عامة حول المقياس: المراجعة المحاسبية

التخصص: محاسبة وجباية معمقة	المستوى: السنة الاولى ماستر	الرصيد: 04
الفصل: السداسي الأول	الوحدة: وحدة التعليم المنهجية	المعامل: 02

المحاضرة الثانية: مراحل المراجعة وأهدافها

تتناول هذا المحاضرة مراحل عملية المراجعة، والأهداف المرجوة منها.

1- مراحل المراجعة

من خلال المفاهيم التي تحدد مفهوم المراجعة يمكن ملاحظة أنها تضم ثلاث خطوات أو مراحل ذات أهمية كبيرة ومتكاملة فيما بينها يمكن تلخيصها كآتي:

1-1 الفحص

أي الفحص المحاسبية للسجلات المحاسبية للتأكد من سلامة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتسويتها من خلال أدلة وقرائن الإثبات.

2-1 التحقيق

يقصد به إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية كتعبير سليم لنتيجة الأعمال والمركز المالي للوضع الحقيقية في فترة زمنية محددة.

3-1 التقرير

حيث يقوم فيه المراجع - المدقق - بإبداء رأيه حول مصداقية القوائم المالية في شكل تقرير يبلور فيه عملية المراجعة التي قام بها.

وخلال قيام المراجع بعمله في المراحل السابقة، يتحتم عليه إضافة إلى الفحص والتحقيق والتقرير القيام بالتأكدات لإتمام المراجعة وفق متطلباته، ويمكن إيجازها في العناصر الآتية:

• تأكيد الوجود والحدوث

يعني التحقق من ما إذا كانت الأصول والالتزامات الموجودة في المؤسسة هي نفسها الموجودة بتاريخ الميزانية، والتأكد من الحدوث الذي يتعلق بما إذا كانت العمليات المقيدة موجودة في القوائم المالية قد حدثت خلال الفترة المحاسبية.

• تأكيد الاكتمال

يتعلق هذا الأخير بحذف عناصر من القوائم المالية وهذه العناصر كان يجب وجودها فعلا بالقوائم المالية.

• تأكيد التقييم أو الالتزامات

أي التأكد من حسابات الأصول والالتزامات ضمن القوائم المالية بالمبالغ الصحيحة.

• التأكيد على الحقوق والالتزامات

هو يتعلق عما إذا كانت الأصول مملوكة فعلا للمؤسسة وأن الالتزامات مستحقة فعلا في تاريخ إعداد الميزانية؛

• التأكيد المتعلق بالعرض والإفصاح

حيث هذا التأكيد يتعلق بما إذا كان قد تم عرض القوائم المالية بشكل مناسب.

2- أهداف المراجعة

تختلف أهداف المراجعة حسب الفترة التي كانت تمارس فيها، حيث نلاحظ هناك اختلاف وتطور، وبصفة عامة تتمثل أهداف المراجعة في التحقق من ما يلي:

- دقة وصحة عرض القوائم المالية.
- شرعية وصحة العمليات المالية التي تمت خلال فترة.
- ملكية عناصر النشاط المختلفة.
- تقويم عناصر النشاط في القوائم والتقارير المالية.
- الوجود المادي للعناصر المملوكة.

كما يمكن تقسيم أهداف المراجعة إلى أهداف عامة وأخرى خاصة نلخصها فيما يلي:

1-2 الأهداف العامة

تتمثل في إعطاء رأي مدعم بالأدلة والبراهين حول شرعية وصدق القوائم المالية.

1-1-2 شرعية الحسابات

بمعنى أن كل الجداول المالية المحتمل أن تتضمنها تقارير مجلس إدارة المؤسسة موضوع المراقبة وتوفر الشرعية، ويعني إثبات أن القوائم المالية تم إعدادها وفق القوانين والقواعد المعمول بها.

2-1-2 صدق الحسابات

في حقيقة الأمر لا يمكن الوصول إلى الحقيقة المطلقة حول الحسابات، ولذلك يفضل استعمال مصطلح صدق الحسابات وليس حقيقتها، حيث هذا الأخير يمكن تجسيده.

2-2 الأهداف الخاصة

هناك أوضاع ثانوية تؤدي بالمراجع إلى انجاز أهداف خاصة مثل:

1-2-2 اكتشاف أعمال الغش والتزوير

إن الاتجاه العام اليوم هو اعتبار اكتشاف الغش والتزوير نتيجة وليس غاية في حد ذاتها.

2-2-2 تحسين التسيير

إن إعطاء رأي في ما إذا كانت القوائم المالية ذات مصداقية يساهم في التقديرات وإعداد التحاليل بشكل يسمح بتحسين النتائج والتي تُحسن التسيير، لكن دون المساس بمبدأ الاستقلالية والحياد أثناء أداء مهامه.

وفي ما يلي التطور التاريخي لأهداف المراجعة:

- قبل سنة 1850 كانت تهدف عملية المراجعة في العمل على اكتشاف التلاعب والاختلاس وكانت عملية الفحص فيها تفصيلية؛
- من سنة 1850 إلى سنة 1905 تمثلت أهداف المراجعة إضافة إلى ما سبق، في اكتشاف الأخطاء الكتابية من خلال القيام بالاختبارات، كما كانت عملية المراجعة أيضا تفصيلية؛
- من سنة 1905 إلى سنة 1933 في هذه الفترة تمثل هدف عملية المراجعة في تحديد مدى سلامة وصحة التقرير والمركز المالي، إضافة إلى اكتشاف الأخطاء والتلاعب، كما أن عملية المراجعة كانت تفصيلية واختباريه وكانت تهتم بالرقابة الداخلية بشكل سطحي؛
- من سنة 1933 إلى سنة 1940، بدأ الاهتمام بالرقابة الداخلية في عملية المراجعة؛
- من سنة 1940 إلى سنة 1960 ظهور الاهتمام بالرقابة الداخلية بشكل جدي لأهميتها في عملية المراجعة.

إلا أنه في بداية القرن الحالي - القرن الواحد والعشرون - تطورت عملية المراجعة بشكل لافت، صاحب الأحداث الاقتصادية الأخيرة، في محاولة لتدارك الأخطاء والنقائص في المراجعة بصفة عامة، حيث نجد أنه في:

- في سنة 1980 تعرضت مهنة المراجعة للانتقاد، أهمها الموجه من طرف الكونجرس الأمريكي نتيجة اكتشاف حالات إخفاق مالية كثيرة، مما أدى الولايات المتحدة إلى تبني متطلبات جديدة تحدد المسؤولية فيما يخص إيجاد الغش المالي واكتشافه؛
 - في سنة 1988 قدمت اللجنة القومية للتقرير المالي الاحتيالي، عشرة معايير لتضييق فجوة التوقعات من أجل جعل مسؤوليات المدقق أكثر توافقا مع توقعات المستثمر؛
 - من سنة 1990 إلى سنة 2000 أصبحت منشآت المحاسبة العامة منشآت خدامتيه أكثر منها تقديم عمليات المراجعة، حيث فاقت إيراداتها في تقديم الاستشارات أكثر من إيرادات المراجعة.
- مما سبق يتضح لنا تغير أهداف المراجعة إلى البحث عن الأرباح بدل الاهتمام بالمراجعة الفعلي وحماية مستخدمي تقارير المراجعة، مما أدى إلى الانهيارات المالية، وسنتطرق إلى هذا التغير في الأهداف لاحقا. ولهذا كنتيجة لما سبق يجب أن يكون الهدف الأساسي المرجو من مهنة المراجعة يتضمن ما يلي:
- تقييم مدى توافق القوائم المالية مع المعايير والقوانين المتعارف عليها؛
 - تقييم مدى استمرارية المؤسسة في ممارسة نشاطها وإمكانية مزاولته؛
 - تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية ومدى ملائمته؛
 - التحقق إلى أي مدى يمكن حدوث الغش والتلاعب في المؤسسة.